الدفاع عن الحرية عند جون ستيوارت مل من خلال كتابه (عن الحرية)

كايد كريم الركيبات*

ملخص

البحث في مفهوم الحرية ومحاولة الوقوف على دوافع جون ستيوارت مل في بحث هذا المصطلح، ومن ثم ورؤيته حول جوانب الحرية التي تنضبط بسلطة القانون أو العادات والتقاليد الاجتماعية، والجوانب التي لا يفترض أن تخضع لأي سلطة أو مؤثر خارجي، هو الهدف من إعداد هذه الدراسة. ولتحقيق هذا الهدف، استخدم الباحث منهج البحث التاريخي الذي توصل من خلاله إلى أن مرونة تعامل جون ستيوارت مل مع أصول وقواعد مذهب المنفعة، وأسهمت في تطوير أفكاره عن الحرية، وجعلته قادراً على صياغتها بما يتوافق مع التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاصرها. وتبين من خلال الدراسة أثر التجربة الشخصية لجون ستيوارت مل في طرحه لموضوعات الحرية، في كتابه المعنون بـ "عن الحرية". إلى جانب تأثره بأفكار معاصريه وإسهاماتهم في مجالات الكتابة عن موضوع الحرية ورؤيتهم الفلسفية لها.

ويؤكد جون ستيوارت مل، على أن القوانين، والتشريعات، وحدود السلطة، يجب أن يتم التعامل معها، وتنظيمها، وتوظيفها في كل المجالات التي يمكن أن تؤدي إلى رفع قيمة الحرية الغردية للغرد، في المجتمع الذي يعيش فيه.

الكلمات الدالة: الحربة، مل، جون ستيوارت مل، نقد الحربة.

المقدمة

شكلت الحاجة الإنسانية لقيمة الحرية أهمية كبيرة في أبحاث الفلسفة السياسية، وتعددت اتجاهات المفكرين في تناول موضوعاتها من مختلف الجوانب، وفي هذا السياق قدمت لنا أفكار جون ستيوارت مل عن الحرية، خلاصة تجربة شخصية، تأثرت بالمتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عاصرها.

ومن خلال هذه الدراسة نحاول الوقوف على إسهامات جون ستيوارت مل وأفكاره ودفاعه عن الحرية وموائمته بين الحاجة إلى الحرية وبين الضوابط الناتجة عن القوانين والتشريعات، أو العادات والتقاليد الاجتماعية التي يجب أن يتم التعامل معها وتنظيمها وتوظيفها في كل المجالات التي يمكن أن تؤدي إلى رفع قيمة حرية الفرد في المجتمع.

مشكلة الدراسة

المشكلة التي تحاول هذه الدراسة البحث بها هي توضيح أسباب تأييد وتبرير جون ستيوارت مل من خلال كتابه "عن الحرية" لفرض السلطة الرسمية والرأي العام بعض القيود القانونية والأخلاقية على الفرد للحد من حريته في تصرفاته وسلوكياته في البيئة التي يعيش فيها.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في محاولتها الكشف عن أثر التجربة الشخصية والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت سائدة مدة الدراسة، على أفكار وطروحات جون ستيوارت مل الفكرية عن الحرية.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في دوافع دراسة الحرية عند الفيلسوف والمؤرخ والسياسي الانجليزي جون ستيوارت مل، التي طرحها في كتابه "عن الحرية" والمتعلقة بالمعنى الاصطلاحي لمفهوم الحرية، وما يمكن أن يكون منها خاضعاً لضوابط وقيود تمارس على الفرد للحد منها، وما هو غير خاضع لأي سلطة خارجية تمسها.

أسئلة الدراسة

تحاول الدراسة الإجابة عن الأسئلة المحوربة الآتية:

^{*} قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، الأردن. تاريخ استلام البحث 2018/5/9، وتاريخ قبوله 2019/6/2.

- 1. ما علاقة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاصرها جون ستيوارت مل بتنظيره السياسي عن الحرية؟
 - 2. ما مفهوم الحرية عند جون ستيوارت مل، وما هي محدداتها، وضوابطها؟
 - 3. ما الانتقادات التي واجهت الدعوة للحرية كما تصورها جون ستيوارت مل؟

منهج البحث

إن محاولة معرفة أثر الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عاصرها جون ستيوارت مل، ومدى تأثيرها في شخصيته وتفاعله معها، إلى أن وصل إلى مرحلة النتظير الفكري، المبني على تعايشه واستجابته لمؤثراتها، ودعته إلى التخلي عن بعض الثوابت التي كان يؤمن بها، نتيجة تبنيه مذهب النفعية، تستدعي من الباحث استخدام المنهج التاريخي في الدراسة، ليقف على مراحل التطور وأسباب الاستجابة، التي انتهى إليها جون ستيوارت مل في كتابه (عن الحرية)، من خلال مؤلفاته، والمؤلفات التي تناولت دراسة هذا الموضوع.

الظروف السياسية والاقتصادية في المملكة المتحدة خلال مدة الدراسة 1806-1873

عن التطورات السياسية المهمة التي شهدتها بريطانيا العظمى Great Britain، وانجلترا England، واسكتلندا Robertson، وويلز Wales، مطلع القرن التاسع عشر، والتي كان لها أثراً مهماً على الحياة الاجتماعية يقول Robertson (المشار إليه في الوائلي، 2011 وأيرلندا George III (1738 – 1820) تطوراً برلمانياً مهماً، هو اتحاد برلماني بريطانيا وأيرلندا في أعقاب اتحاد البلدين تحت اسم (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا) (United Kingdom of Great Britain and Ireland) وأصبحت تعرف دول الاتحاد بالمملكة المتحدة المتحدة المتحدة المتحدة الأول من كانون الثاني/ يناير 1801. وانعقد برلمان المملكة المتحدة لأول مرة في 22/1/ 1801، بالتحاق مئة عضو إلى مجلس العوره، و 32 عضواً إلى مجلس اللوردات، كلهم من البروتستانت.

وإلى جانب قضية الاتحاد وأهميتها فقد تعددت العوامل التي كانت مؤثرة في إيجاد الوعي السياسي للفرد في بريطانيا سواءً قبل الاتحاد أو بعده: كانتشار المذهب الفردي، الذي يمثل في جوهره مذهباً اقتصادياً، يهدف لحماية الملكيات الخاصة، ويضع قيوداً على سلطة الحكام، ويحدد مهمة الدولة بالمحافظة على الأمن الداخلي، وحماية حدود الدولة من الاعتداء الخارجي (صالح، د.ت)، ومن هذه العوامل تبني مبادئ الثورة الفرنسية من قبل الأوساط الثقافية في المجتمع البريطاني، والمتضمنة الاعتراف بالحقوق الطبيعية للإنسان، والمساواة بين جميع المواطنين، وأن الشعب مصدر السلطات، وأن القانون مظهراً لإرادة الأمة، سيما وأن هذا المجتمع أصبح يمر في مرحلة مهمة من مراحل تطوره الاقتصادي (الجمل، 1971؛ الكيالي، 1990).

ونتيجةً للتأثر بمثل هذه العوامل، بدت السمة الأخلاقية تظهر في أدبيات المجتمع، الذي بدأت تتزايد فيه درجة الاهتمام بالمذهب النفعي، القائم على مبدأ تحقيق أكبر قدر من المنفعة، لأكبر عدد من الأفراد (الكيالي، 1990)، وتمكن رواد هذا المذهب وفي مقدمتهم الفيلسوف الانجليزي جيرمي بنثام Bentham واحبس مل Stuart Mill من تزعم الحركة الفلسفية في بريطانيا، واستخدموا المناهج العلمية في أبحاثهم المتعلقة بالأخلاق، والفلسفة السياسية، والقانون، وعلم النفس، والمنطق، والاقتصاد السياسي، وساهم هذا الجهد الفكري والبحثي الذي تبناه رواد المذهب النفعي، في توعية مواطنيهم، من خلال نشاطهم في الكتابات الصحفية، وتأليف الكتب (رايت، 2010). إلى جانب ظهور نزعة النقد والشك في دراسة العلوم والمعارف، التي كانت تُقدم للمجتمع والفئة المتعلمة على أنها أساسيات وثوابت بديهية، وخصوصاً ما يتعلق منها بالدراسات والمعارف الدينية، وساهم ذلك أيضاً في إنتاج نظريات معرفية وعلمية، تستبعد الاستدلال أو المرجعية الدينية والعقائدية، في سوق أدلتها وبراهينها (موسى، 1927). وبذلك تمكن الفلاسفة والمفكرون من التأثير في الرأي العام الانجليزي، ودفع المواطنين باتجاه المطالبة بالإصلاحات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وكان لهذه الجهود دوراً مهماً ومؤثراً في تحفيز حكوماتهم المتعاقبة لانتهاج نهج إصلاحي، من خلال سن القوانين، بما يتماشي مع تطلعات المجتمع، واحتياجاته المتجددة.

وساهم هذا النشاط في فتح آفاق أوسع أمام منظري الاتجاه الفكري النفعي، لدراسة مواضيع حرية التفكير الكاملة، وحرية الفعل. ومن هنا كانت نظريتهم تقوم على اعتبار أن كل إنسان هو أفضل من يحكم على مصالحه الخاصة، ويجب أن يكون حراً في أن يفعل ما يراه مناسباً طالما أنه لا يتسبب بأي ضرر يلحق بالآخرين (رايت، 2010). وهذا التأثر كان سبباً في اتساع مفهوم لفظ الحرية (Liberty)، الذي كان مقصوراً من قبل على التخلص من قيود الرق والاستعباد، الذي كان لا يزال سائداً تلك الفترة (راشد، 1986). وأصبح الفرد يتطلع لأن يكون عنصراً مهماً في التشريع أو اختيار هيئة تشريعية تمثله، وأصبح التسليم بالسلطة المطلقة لشخص الحاكم أمراً غير مقبول، وأصبح الفرد يتوقع من التشريعات والقوانين التي تسنها الدولة أن تكون معبرة عن احتياجاته

وطموحاته، وتوائم بين مصلحته كفرد أو كتكوين من الأفراد، إلى جانب مراعاتها الواجبات والاحتياجات التي عليها القيام بها.

ومن أبرز ملامح التطورات السياسية في بريطانيا، إقرار البرلمان لقانون إلغاء تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي في 1807م، والذي رغم صدوره فإن تجارة الرقيق لم تُمنع رسمياً إلا بعد صدور قانون "الحرية المدنية والدينية للعالمين" في سنة 1825، ونتيجة لهذا القانون تزعمت بريطانيا الحركة المناهضة لتجارة الرقيق في العالم (الكيالي، 1990)، ومن أهم التطورات التشريعية، والقانونية الأخرى، التي قام بها البرلمان البريطاني لمواكبة متطلبات الحياة الحضرية التي تطورت على مختلف الصعد، وتشريع القوانين التالية:

- 1. تشريع قانون في العام 1867، يعطي للعمال في المدن حق التصويت في الانتخابات التشريعية. وسمح هذا القانون في إكساب العمال قوة سياسية تسهم في الدفاع عن حقوقهم، سيما وأن ميولهم السياسية كانت إلى جانب البرلمانيين الذين يولون الحقوق العمالية الأهمية الأولى في برامجهم الانتخابية.
- 2. صدر في العام 1871 قانون نقابة العمال، وبموجب هذا القانون، مُنحت النقابات الشرعية القانونية، التي كانت محرومة منها منذ تأسيسها في أول مرة عام 1825م.
- 3. خلال الأعوام من 1874 إلى 1878م، صدر عن البرلمان أيضاً عدداً من القوانين المتعلقة بالحقوق العمالية، والحد من استغلالهم من قبل الرأسماليين، وأسهمت في تحسين ظروف العمل.
- 4. أما فيما يتعلق بالأطفال: فقد كانت القوانين والتشريعات الحكومية مهتمة بالمحافظة على حقوقهم، فصدر قانون المحافظة على دور الرعاية الاجتماعية، للشريحة المستفيدة من هذه الخدمة من اليتامى، وأبناء الفقراء، وشرعت قانون إلزامية التعليم في سنة (1860م، وفي العام 1876م أقر البرلمان قانون إلزامية الالتحاق بالمدارس، لجميع الأطفال الذين في عمر العاشرة (الوائلي، 2011، أ). وهذه القوانين بالإضافة للدور المهم الذي يمكن أن تؤديه في الارتقاء بالجيل الناشئ، فإنها ذات مردود اقتصادي مستقبلي وآني كبيرين، فمن جهة تنشط الحركة الاقتصادية لقطاع الخدمات التعليمية، من دور حضانة، ومدارس. وعلى المدى البعيد تنتج عناصر عاملة في مختلف المجالات والاختصاصات على درجة من الكفاءة، يمكنها تقديم خدمات وانجازات اقتصادية تعود عليهم كأفراد وعلى المجتمع بالنفع الاقتصادي والفكري العام.

حياة جون ستيوارت مل، ونشأته، وتعليمه

كانت حياة الفيلسوف الانجليزي جون ستيوارت مل John Stuart Mill، حافلة بالأحداث منذ ولادته في مدينة لندن London في العام 1808، وحتى وفاته في بلدة أفينيون Avignon جنوب شرق فرنسا في العام 1873، فهو الابن الأكبر من بين إخوته، وكان والده فيلسوف ومؤرخ ومفكر، له إسهامات كبيرة في إدخال إصلاحات اجتماعية، وتشريعية، وإدارية، وكان مدافعاً عن فكرة تشكيل مجلس حكم قوي، يكون منتخباً من الشعب، انتخاباً عاماً، وكان مدافعاً عن حقوق المواطنين بالتعليم، ولما رزق بابنه "جون"، أخذ على عاتقه أن يعلمه بالطريقة التي يضمن من خلالها أن يستمر في تطوير أفكاره السياسية، والاقتصادية، والقانونية، فاتبع معه في سن مبكرة، منهج التعليم البيتي In-home tutoring (مل، 2015).

وعن تأثير والده في تنشئته، وإعجابه به، واتخاذه مثلاً له، يقول: "على الرغم من كبر أثر التنشئة الأخلاقية المباشرة، فإن الأثر غير المباشر منها أكبر! فما كان الأثر الذي تركه أبي في شخصيتي معتمداً على ما قاله أو فعله فقط، بل كان قائماً أكثر من ذلك أيضاً على طبيعة الرجل الذي كانه" (مل، 2015، ص40).

وبدأ جون ستيوارت مل بتعلم اللغة اللاتينية في عمر الثامنة، وكان من ضمن مراحل تعليمه تدربه على الكتابة التاريخية، فمن محاولاته كتابة تاريخ الرومان، وتاريخ هولندا، إلى جانب محاولات كتابة الشعر باللغة الانجليزية، وجعله والده يهتم بقراءة التاريخ الكنسي، ويهتم بحركة الإصلاح الديني؛ لأنها كانت تمثل مرحلة اعتراض حرية التفكير على طغيان وسيطرة رجال الدين على المجالات الفكرية، ولما وصل لسن الرابعة عشرة من عمره أصبح يمتلك قدرات معرفية كبيرة، وكان قادراً على الدخول بمرحلة جديدة من التعليم، تعتمد على قدراته الذاتية في التعلم (التعليم الذاتي) Autodidacticism، وكسب العلوم والمعارف والمهارات التي تؤهله للقيام بالمهمة التي سعى والده إلى أن يقوم بها، والمتمثلة في الدفاع عن منهجه السياسي (مل، 2015).

وإلى جانب الدور الكبير الذي قام به والد جون ستيوارت مل في تعليمه، كان لجيرمي بنثام دوراً مهماً في تعليمه أصول مذهب المنفعة، والإصلاح القانوني (سيكيربك، غيلجي، 2012)، الأمر الذي جعل من جون ستيوارت مل أبرز منظري المذهب النفعي. إنتاجه الفكري:

رغم شمولية أفكار جون ستيوارت مل، وترابطها فيما بينها، وتأكيد أن كل جزء منها كان سبباً في وجود الآخر، والتي كانت

واضحة من خلال مؤلفاته التي كان من أبرزها: عن الحرية، وروح العصر، ونسق المنطق، ومبادئ الاقتصاد السياسي، والإصلاح البرلماني، ومذهب المنفعة، واستعباد النساء، وسيرته الذاتية (الديدي، 1969). وفي هذه الدراسة سنحاول تسليط الضوء على جهود جون ستيوارت مل في الدفاع عن الحرية، التي كانت تنطلق من إيمانه القوي بمبادئ نظرية المنفعة، والآثار النفسية، والاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، التي تعرض لها خلال حياته، وتركت انطباعاً مؤثراً في فلسفته السياسية، كما عبر عنها في كتابه "عن الحرية" On Liberty.

فكان جون ستيوارت مل يقول عن كتابه "عن الحرية"، أن تأليفه كان بجهد مشترك قام به مع زوجته هارييت تايلور Taylor، وتعرض فيه لوضع المعالم المهمة التي تحفظ حرية الفرد في مواجهة نقد المجتمع، ويقول: "وأنني أرجح أن يعيش كتاب المنطق)؛ لأن النقاء عقلي وعقلها فيه جعلاه نوعاً من كتاب تعليمي الحرية أكثر من أي شيء آخر كتبته (ربما باستثناء كتاب المنطق)؛ لأن النقاء عقلي وعقلها فيه جعلاه نوعاً من كتاب تعليمي فلسفي يتناول حقيقة واحده تميل المتغيرات المتتابعة الواقعة في المجتمع الحديث إلى جعلها أكثر بروزاً: أهمية النتوع الكبير لأنماط الطباع لدى الإنسان والمجتمع، وأهمية منح الطبيعة البشرية حريتها الكاملة في التطور باتجاهات متضاربة لا حصر لها" (مل، 2015، ص 193).

وقد جاء كتاب (عن الحرية) في خمسة فصول: تضمن الفصل الأول مقدمة طرح خلالها جون ستيوارت مل، أفكاره عن الحرية المدنية الاجتماعية، وطبيعة السلطة التي تمارس على الفرد، مبيناً حدودها ومسبباتها. وتطور مفهوم الحرية من معنى الحماية من طغيان الحكام السياسي واستبدادهم، المنبثق من النظرة القائمة تجاههم من كونهم خصوماً لأفراد المجتمع، فكانت أولوية أفراد المجتمع الحد من سلطة الحاكم واعتبار ذلك جوهر الحرية، وكانت جهودهم ترمي إلى وضع قيود دستورية تكسب الأمة حق إقرار القوانين التي تنظم شؤونها، وتقرر إلى أي مدى تكون هذه القوانين متعلقة بضوابط قواعد السلوك الفردي.

وتعرض لمفهوم العادة ومدى قوة الاحتكام لها في سلوكيات الفرد في نطاق مجتمعه، خصوصاً ما يتعلق في الجوانب الأخلاقية، والنوق، واللباقة، والاحترام، والى جانب العادة أصبح دور الضمير الإنساني، والتفاعل الوجداني للفرد، فاعلاً عند البحث في مضامين الحرية، واعتبارها من الضوابط المهمة والفاعلة، إلى جانب العقوبات القانونية، التي تفرضها سيادة الدولة، بطريقة الجبر والإكراه على الفرد (مل، 2000).

وفي الفصل الثاني من الكتاب: تناول موضوع حرية الفكر والمناقشة، منطلقاً من قاعدة أولية مضمونها: أن إجماع الناس جميعاً على رأي واحد، لا يعني بالضرورة القبول بصوابه على الإطلاق، فلو اعترض شخص واحد، وخالف هذا الإجماع، فليس للجماعة الحق بإسكاته، والإعراض عن رأيه المخالف، وهذا ذاته ينطبق على هذا الشخص، فلو كان يرى رأي، ويمتلك القوة والقدرة على إمضاء هذا الرأي على الجميع، فليس له الحق المطلق بذلك، بل أن الرأي المخالف له يجب أن يكون له اعتباره، ما لم يُجزم بوجود اليقين المطلق الذي يؤيد أي من الرأيين (مل، 2000).

وهنا يتبين دور العقل البشري الذي يمكنه أن يعود للصواب إذا كان في الجانب الخطأ، وتجاهل هذه الحقيقة يؤدي بصاحبه إلى الإصرار على مواقفه وآراءه، متنكراً لما يطرح من رأي مخالف، وهذا هو مفهوم ادعاء العصمة من الخطأ الذي يتبناه الفرد، دون الإقرار به علناً، ويركز جون ستيوارت مل على إتباع الإلهام الخاص، وتبني الآراء المستقلة، ومجانبة التقليد في الرؤية والتفكير، لأن الصواب يبقى أثره متعلقاً في الذهن، ومستقراً في النفس، ويكون عاملاً هاماً في تتمية ملكات الفرد، وقدراته الفكرية والثقافية (مل، 2000).

وفي الفصل الثالث: يبحث أهمية استغلال الشخصية للحياة الكريمة، ويرى أن أهم الأركان لصلاح معيشة الفرد والمجتمع يكون بإطلاق الحرية الشخصية، والعمل على استقلالها ونموها وتقويتها، وهذا يرتبط بقضيتين مهمتين هما: إطلاق الحرية. وتتويع المواقف، مما يولد الحماسة، ويظهر كوامن الإبداع والابتكار لدى الفرد مما يقود للعبقريةالتي يرى جون ستيوارت مل أنها تمثل حالة الابتكار والفكر والعمل عند الفرد (مل، 2000).

وفي الفصل الرابع: يناقش حدود سلطة المجتمع، والدولة، ممثلة بالتشريعات القانونية على الفرد؛ لأنه يفترض أن من واجب الفرد أن يتحمل نصيبه من التضحيات، التي تتطلبها أولويات حماية المجتمع بجميع مكوناته من الأذى والاعتداء، ومن طرف آخر يتوجب على الفرد أن يتحمل مسئولياته تجاه المجتمع، حتى لا يكون قدوة سيئة، إذا جازف وتمادى في تصرفاته وسلوكياته بداعي الحرية. وعليه مراعاة واجباته الاجتماعية، وإعطائها الحيز والأهمية السلوكية المطلوبة، وإحاطة تصرفاته بالعقلانية والرشد، وتجنب الطيش واللامبالاة، التي تكون نتائجها سلبية على المجتمع أو بعض أفراده، ممن تتعلق به مصالحهم، أو بعضٍ منها، أو يلحقهم الضرر من نهجه السلوكي.

ويعول جون ستيوارت مل كثيراً على أساليب التربية: سواءً كانت التربية الأسرية، وما يتعلق بها من تنشئة وتوجيه منذ الطفولة، أو التربية المجتمعية، التي تفرضها البيئة الاجتماعية، المنضبطة بقيود العادات والتقاليد، أو التربية التعليمية، الموجهة من خلال الدولة وسلطتها الرسمية، على العملية التربوية، والتعليمية، في مراحلها المختلفة (مل، 2000).

ويختم كتابه بالفصل الخامس: بعرض تطبيقات تحاول تقرير المحاور البحثية التي تعرض لها في دراسته، تبين الجوانب الايجابية والسلبية التي تعد متضاربة، ولكنها في الحقيقة تؤدي دوراً مهماً في إجلاء موقفه من قيود التدخل والتأثير على حرية الفرد التي تمارس عليه بالإكراه والجبر، ويقول: "ولا أهدف من إيراد هذه الملاحظات إلا إلى زيادة الإيضاح لمبدأ الحرية من وجهته العامة" (مل، 2000، ص 211).

مذهب المنفعة عند جون ستيوارت مل:

ينص مذهب المنفعة الذي كان سائداً بين النخب المثقفة في عصر جون ستيوارت مل، على: "أن لكل فعل غاية معينة" (مل، 1996، ص 38)، ولهذا كان من الطبيعي افتراض أن قواعد الأفعال يجب أن تتلقى طابعها وسماتها من الغاية التي تخدمها (مل، 1996). وهذا يقودنا للقول بأن كل فعل يقوم به الفرد في حياته اليومية يهدف من وراء القيام به إلى تحقيق غاية محددة وواضحة، يدرك أهميتها مسبقاً قبل إقدامه على الفعل، من خلال وضع تصور ذهني مسبق يُقدر خلاله المكاسب التي سيحققها إذا قام بهذا العمل.

وترتكز أسس مذهب المنفعة العامة على قاعدة مفادها أن أعظم قدر من السعادة يمثل أساس الأخلاق، ومفردة السعادة هنا يتم استخدامها للدلالة على معنى اللذة وغياب الألم، وعلى العكس من هذا الشعور تكون التعاسة، والتي تمثل الألم وغياب اللذة (مل، 1996). وفي مثل هذه الحالة فإن معيار الصواب والخطأ على نتائج الفعل الذي قام به الفرد يكون تقديرها مرتبطاً بمدى الفوائد والمكاسب التي تحققت للفرد نتيجة قيامه بهذا العمل، فكلما كانت النتائج مرضية للفرد وتحقق رغباته وتطلعاته، يكون الحكم على عمله بأنه صحيح، في حين أن فشل العمل، وعدم تحقيق فائدة منه، فإن ذلك سيعني بالنسبة له خسارة مكاسب، وتفويت مصلحة، وبذلك يكون هذا العمل خاطئ وعديم المنفعة.

وهنا تتوضح مسألة الدفاع عن الصفة المميزة لمذهب المنفعة، الذي يقوم على تصور للطابع الأخلاقي الذي يتماشى مع المثالية، ومع هذا فإن جون ستيوارت مل في عرضه للجانب الأخلاقي من مذهب المنفعة، لم يقدم معياراً واضحاً للحكم على صفة اللذة التي يرى أنها النتيجة النهائية للفعل(سباين، 2010).

الحربة عند جون ستيوارت مل:

يُشير مل (2007) إلى أن مفهوم الحرية (Liberty) الذي يقصده في دراسته يتناول جانب الحرية المدنية أو الاجتماعية، ويبحث في طبيعة السلطة، التي يجوز للمجتمع شرعاً أن يمارسها في حق الفرد، وينفي القصد إلى دراسة مواضيع حرية الإرادة (Free will). وتعد حرية الإرادة من الأشياء المؤثرة في حرية الفرد، وإرادته الشخصية في التعبير والكلام، كتلك القيود التي تفرض عليه بالقوة أو بالإكراه، إضافة إلى القيود الشخصية النابعة من عدم قدراته الشخصية والنفسية، في الدفاع عن حريته وإرادته، والقدرة الكافية على الدفاع عن حجته (Edwards, 2000).

فالحرية التي يقصدها جون ستيوارت مل (Liberty) تهدف للتحرر من القيود السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقيود التعصب لدين أو مذهب ديني، وإن كانت رؤيته ألا يكون هذا التحرر بشكل مطلق، وإنما تبقى هناك سلطة من مصادر مختلفة تؤثر على مستوى هذا التحرر. في حين كانت دراسة موضوعات الحرية بالمفهوم المطلق للكلمة (Freedom)، أو ما كان متعلقاً بالاستقلالية أو الإرادة أو الانفتاح على الآخر، خارج نطاق البحث، لا يهدف جون ستيوارت مل إلى التعرض لها في كتابه "عن الحرية".

فالحرية التي يدافع عنها جون ستيوارت مل هي التي تجعل الفرد مسئولاً عن تحمل نتائج الأعمال التي يقوم بها برغبته وإرادته، دون أن يكن مجبراً على ذلك، وهو المسئول عن تلك الأعمال التي كان بإمكانه تجنبها بإرادته، ودون أن يفرض عليه تجنبها، وإلا فإنه من غير العدالة محاسبته على أعمال قام بها أو مُنع من القيام بها مكرها، أو واقعاً تحت تأثير لا يملك رده، وحتى إن حدث ووقع الفرد في خطأ، فمن العدالة أن يكون الجزاء متناسباً مع هذا الخطأ، وهو في هذا المقام يستثني، الفرد الذي لم يصل سن البلوغ والرشاد العقلى، الذي يمكن معه أن يكون مسئولاً عن نتائج وعواقب أفعاله (Mill, 1920).

وتتحصر رقابة المجتمع بنظر جون ستيوارت مل في زاوية ما يتأثر به هذا المجتمع من سلوكيات الفرد، أما الجوانب الأخرى المتعلقة بذات الفرد وخصوصياته، فلا يصح للمجتمع التعرض لها، ومطلق السيادة في تحديدها يكون للفرد (النجار، 1966).

وهذه البداية التي ينطلق منها جون ستيوارت مل عن الحرية، تمنهج لفكرة أساسية لديه، يعترف بها، ويوليها الأهمية اللازمة،

وهي أن الفرد سيكون مضطراً للخضوع لسلطة خارجية تؤثر على نطاق حريته الفردية، وهذه السلطة لن تكون مطلقة، وإنما هي مقيدة بحدود معينة، ويصف أبرز معالم هذا الخضوع بالوقوف عند الحد الذي يكون وراءه إلحاق الضرر بالآخرين.

الحرية والسلطة القانونية والمجتمعية

السلطة التي يعنيها جون ستيوارت مل ويمهد لفكرة القبول بها، هي في الحقيقة عدة سلطات، متعددة الأطراف، ومتباينة المقاصد والأغراض، وتجتمع في نقطة واحدة تمثل حدود الحرية الفردية. فمنها التشريعات القانونية، التي تفرضها السلطة الحاكمة، ويجبر الفرد على الخضوع لها، ويترتب على تجاوزها التعرض للعقاب أو الجزاء، كما وتمثل العادات والتقاليد الاجتماعية نوعاً آخر من السلطة، التي تمارس على الفرد، والخروج عن قيمها يمثل حالة من التمرد، تقود لظهور نموذج القدوة السيئة، الذي يرفض المجتمع قبوله والاندماج معه.

فالمجتمع يتضامن تحت مسمى الرأي العام، للحفاظ على العادات والتقاليد الاجتماعية، ليعيق نمو الشخصية الفردية، التي لا تتفق مع أساليبه في الحياة. لهذا كان السؤال المطروح لدى جون ستيوارت مل! ما هي حدود التدخل الاجتماعي والقانوني التي يمكن للفرد القبول بها، والتكيف معها، للحد من حريته؟ (Mill, 2001).

والإجابة عن هذا السؤال في نظر جون ستيوارت مل، مستخلصة من مقاصد الفرد من وراء الحرية، والغاية التي يتطلع للوصول إليها من وراء البحث عن الحرية، فقادته في البداية إلى محاولات الحد من نفوذ الطبقات الحاكمة في المجتمع، ممثلة بأصحاب النفوذ، وسلطة الحكومة، واستبداد الحاكم، فالحرية في هذه المرحلة كانت تعني الحماية من طغيان القادة السياسيين، وكانت الطبقة المحكومة ترى أن هذه الطبقة من السياسيين أعداء لها، فكانت تهدف من طلب الحرية وضع ضوابط وحدود لسلطة هذه الطبقة، ولتحقيق هذا الهدف كان لابد لهم من الحصول على بعض الضمانات، التي تكفل لهم الحريات والحقوق الأساسية، التي يعتبر التعدي عليها من قبل الحاكم أو السلطة السياسية إخلالاً بواجباتها، وللطبقة المحكومة حق الثورة على السلطة السياسية حينها، وفي نظاق سيادة السلطة السياسية كانت مشاعر الحب والكره في المجتمع من العوامل الرئيسية، التي تحدد القواعد الواجب على الناس مراعاتها بوجه عام، وذلك بحكم القانون، أو الرأي العام، فمصطلحات مثل الحكم الذاتي، أو سلطة الشعب على نفسه، وما هو على مثام الأقوال والتعابير، لا تعبر بشكل صحيح عن الواقع، ففي حالات كثيرة لا يكون الذين يمارسون السلطة متفقين مع من تمارس عليهم هذه السلطة، ويكون التعبير الأكثر واقعية ومنطقية هو حكم الفرد بمشيئة الجماعة، وأن سلطة الأغلبية هي في الحقيقة سلطة من يجعلون أنفسهم في مقام الأغلبية (مل، 2007).

وتعني إرادة الشعب من الناحية العملية في نظر جون ستيوارت مل: إرادة القسم الأكبر عدداً والأكثر نشاطاً من الناس. وبالتالي فإن الناس يرغبون في قمع جزء من عددهم، لذا تتطلب الحاجة إلى إيجاد تدابير وقائية تمنع حدوث هذا الأمر، بالقدر الذي تتطلبه الحاجة للوقاية من إساءة استخدام السلطة (مل، 2007). فالتشريعات التي تقرها السلطة التشريعية وتحاول من خلالها مراعاة مصالح المجتمع قد ينتج عنها أضراراً بالمصالح الفردية، وهذا التعارض في المصالح الفردية والمجتمعية يُلقي على الحكومة مسئولية التدخل، واتخاذ قرار الحد من المصالح الفردية.

الحربة وقيود العادات والتقاليد

إلى جانب السلطة القانونية والسياسية، ينبه جون ستيوارت مل إلى سلطة أخرى مؤثرة على الحرية الفردية، هي سلطة العادات والتقاليد المجتمعية، فهذا النوع من المؤثرات على حرية الفرد يحتكم للعواطف البشرية، ولا يمكن التشكيك فيها على اعتبار أنها من قواعد السلوك التي يفرضها بعضهم على بعض، وأنها من البديهيات التي لا يتطلب إثباتها للغير، أو إلزامهم باحترامها، والتقيد بها دليل أو برهان لأصالتها وأهميتها في المجتمع. حتى جرى الاعتقاد المطلق بأنها من المسائل التي تكون عواطفهم اصدق من عقولهم في بحثها (مل، 2000).

ومن الضوابط التي يترتب على الفرد في المجتمع مراعاتها خلال ممارسة حقه في الحرية: أولاً: عدم المساس بمصالح الآخرين، التي أقرها القانون، أو أصبحت عرفاً بين الناس. ثانياً: تحمل الفرد لنصيب من العمل والتضحية، من أجل الدفاع عن المجتمع وأفراده من التعرض للأذى أو العدوان (عطية، 1965). فهذه المسؤولية الاجتماعية مترتبة على الفرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، وخاضعة لإرادته ولا يقبل منه تجاوزها.

ومع كل التأييد الذي تبناه جون ستيوارت مل لأهمية الحرية الفردية، فإنه يؤكد على أن الفرد لابد أن يعطي أهمية واحترام لبعض القواعد العامة في سلوك البشر تجاه بعضهم البعض، ولكن يبقى الفرد هو صاحب الكلمة الأخيرة والقرار النهائي فيما يخصه، لأن مساوئ السماح للآخرين بفرض القيود على حريته لأجل ما يعتبرونه مفيداً لمصالحهم، يفوق المساوئ التي من المحتمل أن يرتكبها

الفرد نتيجة تصرفاته وآراءه بالرغم من النصح والتحذير الذي يمكن أن يُقدم له (مل، 2007). وهذا التنبيه الذي أشار له جون ستيوارت مل، والذي يرى من خلاله الموازنة بين الحرية الفردية، وقواعد السلوك البشري، التي تفرض نفسها على الفرد، يجب أن لا يؤدي بنظره إلى تغليب سلطة المجتمع وقيوده الاجتماعية على رغبة الفرد، وحريته بالقيام بتصرفاته التي لا يقر بقبول نتائج تحذيرية مسبقة عليها، وإنما تكون الرغبة لديه في مواجهتها، واستكشاف نتائجها بنفسه دون مؤثر خارجي.

حرية الدين والضمير والوجدان:

يرى مل (2000) أن حرية الضمير حق مقدس، وأن الفرد غير مسئول أمام المجتمع عن معتقداته الدينية، لكنه يقر بأن عدم التسامح الذي يكنه الإنسان في الجوانب التي تهمة يعد أمراً طبيعياً، مما جعل من قضية التسامح الديني أمراً صعب التحقق، إلا في الحالات التي لا يكون فيها الاهتمام بالشؤون الدينية أمراً مهماً، ويرى أن الحقد الذي يختلج صدور المتعصبين لمذاهبهم الدينية على المنكرين لها أو المخالفين لها أوضح الأدلة على هذا الأمر.

ومن الحريات التي تعد ممتزجة بالخصوصية الفردية، ما يتعلق منها بالمجال الداخلي للوعي، والتي تتضمن حرية العقيدة، وحرية الفكر والشعور، وحرية الرأي، وحرية الأذواق، التي تقتضي أن يطلق لها العنان؛ لرسم الخطة التي ينتهجها الفرد في حياته، بما يتفق مع طباعه الشخصية، وتشمل حرية الفرد إمكانية التعاون مع أفراد المجتمع، وحرية الاجتماع معهم، ولا يمكن للمجتمع أن يكون مجتمعاً حراً ما لم تُكفل له هذه الحريات، فالحرية هي أن يطلق العنان للناس، ليحققوا مصالحهم بالطريقة التي يرونها مناسبة، ما لم تُلحق ضرراً بغيرهم (مل، 2000).

وفي جانب الحديث عن الغرائز البشرية، والشهوات التي تعد من أكثر المواضيع حماسية بالنسبة للفرد، يرى مل (2000) "أنها من أخص صفات الإنسان الكامل، ولا يُخشى من طغيانها إلا إذا اختل توازنها" (ص 149)، وأن طغيان المجتمع المبالغ فيه لكبح اندفاع الفرد الغرائزي يسهم في إهماله للطبائع الفطرية، الأمر الذي يؤدي مع الزمن لفقدانها نهائياً، فتفتر عزيمته وتتراجع مواهبه، ويتقاعس في همته، ويغدو غير قادر على استشعار رغباته القوية، أو إثبات عواطفه وأحاسيسه الشخصية، أو أبداء آراء مستقلة، ويقود هذا إلى تبني الفرد للأفكار والمسلكيات التي يعدها المجتمع مخالفات وشذوذ، وحينها يصبح الشذوذ معياراً للعبقرية والشجاعة الأدبية، في المجتمعات التي تعتبر نفسها شديدة التمسك بالقيم والأخلاق، "لأن ما يعتبر عاملاً على تنمية فضائل أحد الأشخاص قد يكون عائقاً بالنسبة لغيره" (مل، 2000، ص 161).

حرية الرأي:

تتجه آراء جون ستيوارت مل في مجال حرية الرأي، إلى أن الإجماع البشري على رأي واحد، لا يعطيهم الحق في فرض رأيهم على أي فرد من أفراد المجتمع يخالفهم هذا الرأي، ولا مبرر يمكن قبوله منهم في مواجهة أو رفض هذا الرأي المنفرد، وأن النظر إلى دعوى عدم الاستقامة في هذا الرأي المخالف للإجماع، لا يعادلها إلا قيام هذا الفرد بفرض رأيه على كل أفراد المجتمع المخالفين له، فيما لو كان يمتلك السلطة التي تمكنه من فرض هذا الرأي عليهم (مل، 2007). وهذا الجانب من الحرية الذي يدافع عنه جون ستيوارت مل، يمكن تصوره في الجانب السلوكي أيضاً، لأن ضوابط السلوك عرضة للنقد والاعتراض في المجتمع بدرجة أكبر من الاعتراض على حرية الرأي والتعبير.

ومن الملاحظ أنَّ العلوم الاجتماعية والإنسانية شديدة الاضطراب والضبابية، فالمعرفة البشرية ليست كاملة بشكل مطلق، وإنها عرضة للخطأ، وبقتقد لوجود معايير ثابتة يمكن أن تعتمدها الأمم والحضارات لتحديد أهدافها، أو تقيس بها منجزاتها، أو تكون قادرة على تمييزها عن باقي الأمم والحضارات، فإن الحكم الصادر حيال أي قضية سيكون موضع احتمال، وعرضه لقبوله من طرف ورفضه من طرف آخر؛ لأن البشر يمتازون بميزة التغير الدائم كما تتغير مدركاتهم نتيجة تجارب الحياة (برلين، 2015). فقدرة الإنسان على تصحيح أخطائه لا يمكن أن تتحقق إذا لم تكن عرضة للتجربة والمناقشة، ويبقى العقل هو الأداة التي يمكن من خلالها الرجوع من موقف الخطأ لموقف الصواب، عند وضوح الحقيقة (مل، 2000)، وهذا هو المنطلق الذي يمكن من خلاله تفسير دعوى جون ستيوارت مل القائمة على ضرورة تفهم رأي الفرد، واستيعابه، وعدم مهاجمته بدعوى مخالفته لرأي الأغلبية، دام أن هذه الآراء لم تصل لدرجة اليقين الذي لا يساوره شك.

ويمكن أن تسهم حرية الرأي وعدم اتفاقها مع رأي الأغلبية في إثراء التجربة الإنسانية من خلال: أولاً: عدم إجبار أي رأي على السكوت، أو محاولة التأثير على منطلقاته الفكرية. ثانياً: عدم تجاهل احتمالية تضمن الرأي الذي يجبر على السكوت درجة من الصحة أو الحقيقة، يمكن اكتشافها من خلال مواجهتها بالآراء الأخرى، وبهذا يمكن أن تكون هناك فرصة لإثبات الحقائق وتأكيدها. ثالثاً: حتى لو كان الرأي المجمع عليه صحيحاً فإن معارضته برأي مخالف يمكن أن يسهم في رفع قيمته، ويثبت جدواه بشكل أكبر.

رابعاً: ينتج عن محاولات الحد من طرح الآراء المخالفة تحجيم لقدرات التفكير والتجربة الشخصية (مل، 2007).

ويؤكد مل (2000) أن الوصول للحقيقة في المسائل المهمة يكون بالتوفيق بين الآراء المتناقضة، فكل رأي من الرأيين المتناقضين يكتسب مميزاته من نقاط ضعف الرأي الآخر، فإذا لم تتح للأفراد فرصة التعبير عن الرأي سيصعب تمييز الرأي الجدير بالقبول، فالخطورة ليست في الجدلية والنقاش بين الرأيين، بل إنها تكون في سماع رأي دون الآخر، في حين أن سماع الرأيين يتيح فرصة الموازنة بينهما واستجلاء الحقيقة.

وهذه الضوابط المطروحة والمحفزة لإطلاق حرية الفرد في طرح رأيه لا تعني التحيز للفرد على حساب الحقيقة، بل هي غاية في حد ذاتها للوصول إلى الحقيقة، فالأفكار مهما بدت غريبة للوهلة الأولى، فمن الممكن أن تكون معبرة عن رؤية سليمة لاستشراف المستقبل، ومواكبة تحليلية لمبدأ التطور في المجالات الحياتية المختلفة، قد تكون نظرة الفرد إليها أكثر دقة من نظرة المجتمع.

دوافع دراسة الحرية عند جون ستيوارت مل:

يحقق تنازل الفرد عن بعض جوانب حرياته الشخصية لصالح المجتمع نوع من الشعور بالسعادة، إذا كان تنازله هذا عن شيء تكون قيمته لديه أقل من قيمة السعادة المحصلة، وعلى العكس من ذلك، فإن هذا التنازل من قبل الفرد وإن كان يحقق للمجتمع السعادة، فإنه يمكن أن يؤدي إلى إلحاق الأذى بالفرد، أو إلى شعوره بخيبة الأمل، إذا كانت قيمة المتنازل عنه من الفرد أكبر من مقدار شعوره بالسعادة التي حصل عليها المجتمع.

ولتوضيح العوامل المؤثرة التي لها دور في طرح موضوع حرية الفرد عند جون ستيوارت مل يمكن الوقوف على العناصر الآتية: أولاً: السلوك الفردي

النظرة إلى سلوك الفرد، ودور هذا السلوك في خدمة المصالح العامة على حساب المصلحة الفردية، سمة من سمات الفكر الفلسفي السياسي لجون ستيوارت مل، لأن فكرته الأساسية في الأخلاق تقوم على احترام البشر، وضرورة معاملة الناس بالقدر الكافي من الاحترام، الذي يحفظ لهم كرامتهم، لكن هذا الأمر يتطلب أن تكون المجتمعات واعية لحاجاتها، وتمتلك الحرية السياسية، لتتوفر لهم وسائل الحياة الكريمة، التي يمكن أن تجعل من المجتمع مجتمعاً صالحاً.

ولدفع الفرد للتضحية وبذل ما بوسعه لخدمة المجتمع، لابد أن يكون هناك وعي كامل بالحقوق الفردية السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، وإدراك للواجبات المطلوبة منه تجاه المجتمع، ولا يمكن لهذه الحقوق والواجبات أن تكون ملزمة، ومحل احترام من قبل الفرد والمجتمع، ما لم تتصف بالعدالة.

والصفات المميزة للعدالة في نظر جون ستيوارت مل تقوم على أساسين مهمين: أولاً: احترام الحقوق القانونية لأي إنسان، وعدم حرمانه من حريته الشخصية، أو ملكيته الخاصة ظلماً. وثانياً: عدم التحيز لشخص دون آخر، في أمور لا يجوز فيها التفضيل على أي أسس أو معايير شخصية، تفتقد لمعايير المساواة والنزاهة (مل، 1996). ومع هذا فإن الصفات المميزة للعدالة، لم تكن الضوابط الوحيدة القادرة على حماية حقوق الفرد، وصيانتها من التعدي، الذي يمكن أن تفرضه سلطة المجتمع عليه، لذا دخلت قيمة المساواة بين الناس، والنزاهة في التعامل، إلى جانب العدالة، لتعزز قيم الحرية الفردية.

ولكن هذا الدفاع عن مفهوم الحرية من وجهة نظر الفرد، يتطلب أدوات يمكن أن تساعد في تحقيقه، وأصل هذه الأدوات يكون ناتج من إدراك المجتمع لحدود حرياتهم بشكل سليم، وعندها تعطي هذه الأدوات النتيجة المتوقعة منها، وأول هذه الأدوات هي الفكر: وتشمل حرية العقيدة، والتفكير، وإبداء الرأي في المواضيع المختلفة. وثاني هذه الأدوات هي حرية العمل: وتشمل هذه الحرية أن يكون الفرد قادراً على التصرف بكل ما يحتاج أن يقوم به في مسيرة حياته، وقادراً على أن يتحد مع غيره لتحقيق مصالحه وتطلعاته، وما يتبعها من ميول ورغبات وأذواق، ولا يقف عائقاً أمامه أي قيد سوى قيد عدم التعدي على مصالح وحقوق الآخرين (الأصبحي، 2000).

ثانياً: تأثره بأفكار معاصريه

إنَّ من الآثار التي تركت طابعاً مهماً في سلوك جون ستيوارت مل وفكره السياسي المدافع عن الحرية، تأثره بكتابات المفكر والسياسي الفرنسي ألكسيس دو توكفيل Alexis de Tocqueville، التي تدعو إلى المحافظة على حرية الفرد، وتجنيبه السيطرة التي يمكن أن تفرض عليه من الرأي العام أو الأغلبية (الجمل، 1971)، وكانت أبرز أطروحات ألكسيس دو توكفيل التي يرى أن النظام الديمقراطي يجب أن يكفلها، لضمان تمتع الفرد بحقوقه وعدم فرض الجماعة إرادتهم عليه:

1. التوسع في نهج الإدارة اللامركزية: حتى تبقى صفات الحكم الديمقراطي محافظة على معالمها، وقادرة على استيعاب توجهات وآراء كل الأطراف المكونة للمجتمع والفاعلة فيه.

- 2. إتاحة الفرصة لتأسيس الأحزاب، والنقابات، والجمعيات، والأندية، وكل مظاهر العمل الجماعي المنظم؛ لأنها الأدوات المهمة والمؤثرة في تطور المجتمعات الإنسانية.
- 3. التحسين المستمر في النظام القضائي، وأن يكون على قدر كبير من النزاهة، لضمان حماية الحقوق والمصالح (توكفيل، 1991).

وإلى جانب تأثره بأفكار توكفيل، تركت كتابات الفيلسوف الفرنسي أوغست كونت Auguste Comte، صداً مهماً عنده، خصوصاً ما تعلق منها برفض فكرة الحقوق الطبيعية للفرد التي تسبق وجود الجماعة وتقييد سلطانها، ونظرته للفرد كعضو في الجماعة، ويكون للشعور الجماعي السيادة على الأفراد بدلاً من الشعور الفردي الذي يصفه بالأناني. وتأثر أيضا بأفكار وآراء الحقوقي الفرنسي ليون ديجي Leon Duguit، المتعلقة بالتضامن المتشابه والتي يقصد بها أن الأفراد داخل المجتمع يحتاجون إلى التضامن الاجتماعي، لتبادل الخدمات والمنافع، وإشباع حاجاتهم المتنوعة باستخدام قدراتهم واستعداداتهم المختلفة (العام، 2006).

وقد جاء تأثر جون ستيوارت مل بأفكار معاصريه نتيجة طبيعية لتغيرات المجتمع، وتعدد احتياجاته، وكان لهذه الاستفادة أهمية كبيرة في تطوير أسس مذهب المنفعة، وهذا التطور انعكس بشكل أساسي في كتابه "عن الحرية"، وبقيت مسألة الدفاع عن الحرية المسألة الأكثر أهمية في فلسفته، ولم تكن مسألة التأثر بالتجارب المعاصرة له وان كانت نتاج مفكرين يعتنقون مذاهب مناقضة لمذهبه، مصدر ضعف أو إشارات حسية لعدوله عن فلسفته المبنية على أسس المذهب النفعي التي بقي مخلصاً في الدفاع عنها. وفي هذا الصدد يشير مل (2000) إلى أن وسائل الضغط الأدبي أصبحت تستخدم بشدة وعنف ضد الذين يحيدون عن الرأي العام السائد في الشؤون الذاتية، واتجهت لتقييد الحرية الفردية بنوع من الاستبداد الاجتماعي فاق في حدوده كل تسلط خطر بأفكار الفلاسفة المتعصبون للسلطة وهذا ما بدا واضحاً في الفلسفة الوضعية كما تبناها أوغست كونت. ويضيف مل (2000) قائلاً: إن إطلاق الحرية الكاملة للأفراد أمراً متعذراً ما دام الناس بحاجة إلى التعايش، وأنه لابد من تقييدهم بالقدر الذي يمنع الأقوياء من التعدي على الضعفاء. وهذا الرأي متوافق مع الرؤية الاشتراكية التي كان لها أثراً في مواقفه حيث تنفي أن تكون حريات الأفراد وحقوقهم قيوداً مفروضة على الدولة، أو أنها مقدسات لا يمكن المساس بها، وإنما هي مجرد رخص تخضع لتنظيم الدولة، التي وحقوقهم قيوداً مفروضة على الدولة، أو أنها مقدسات لا يمكن المساس بها، وإنما هي مجرد رخص تخضع لتنظيم الدولة، التي

ثالثاً: أثر السلطة الرسمية

توجهها إلى ما يحقق أهدافها (العام، 2006).

وعن دور السلطة وأثرها في الحد من حرية الفرد، يرى جون ستيوارت مل أن هناك نفوراً شديداً من التدخل المباشر للسلطة التشريعية أو التنفيذية في شؤون الأفراد، نتيجة النظرة المجتمعية للحكومة القائمة على أن مصالحها تتعارض مع مصالح الجمهور، ولم تصل الأغلبية من المواطنين بعد، لإدراك أن سلطة الحكومة تمثل سلطتهم، وأن آراء الحكومة هي في الواقع تعبر عن آراء هم. ويرى أن الأغلبية عندما تدرك ذلك فإن حرية الفرد ستتعرض لحالة من النفور كالذي تتعرض له بالفعل من الرأي العام (مل، 2007). فالحرية ليست مجرد مفهوم اقتصادي أو سياسي، بل لها بعداً قانونياً لأنها بالضرورة مقيدة بمجموعة من التشريعات القانونية (Leoni, 1972)، وهذا ما يدعو الفرد للمطالبة بالحد من سلطة الحكومة في التشريعات التي تمس الحريات الفردية؛ لأن جوهر العملية التجديدية والتطور الاجتماعي يقوم على قدرة الأفراد على التطور، وقدرة الأفراد على النطور وتحد من حربته.

وتنتج الدعوة لتقييد سلطة الإكراه من الشعور أن البشر عاجزون عن التطور بدون وجود الحرية، والتحرر من تدخل البشر في حياة الفرد (برلين، 2015). وحتى تستقيم الأمور بشكل صحيح، لابد أن تكون مؤسسات الدولة جميعها معبرة عن إرادة مجموع الناس في الدولة (الجمل، 1971). ويرى سباين (2010) أن وظيفة الدولة في المجتمع الليبرالي إيجابية، لأنها تكون قادرة على أن تجعل التشريع يراعي الحاجات المجتمعية، وقادرة على تحقيق الفرص مما يجعل الحياة الاجتماعية أكثر تفاعلاً وإنتاجية.

ويبقى هذا رهنا لقدرة الدولة على صياغة قوانينها بما يحقق تطلعات الشعب، فالقواعد القانونية التي لا تستمد من تطلعات الشعب واحتياجاته، لا يمكن أن تساهم في تطوره، وتحسين أوضاعه الاجتماعية، في مختلف نواحيها الحياتية، سواءً كانت سياسية، أو اقتصادية، أو ثقافية، أو أخلاقية.

رابعاً: التجرية الشخصية

أثرت تجربة جون ستيوارت مل الشخصية في مجال التعلم المبكر الذي تلقاه من والده، وانغماسه في تعاليم وفلسفة المذهب النفعي، ومن ثم اتصاله برواد المذهب الوضعي أمثال الفيلسوف الفرنسي أوغست كونت Auguste Comte، وتحمسه لهذا المذهب، ثم الانقلاب عليهم والعودة إلى المذهب النفعي، وأثرت طبيعة عمله في شركة الهند الشرقية، والتطور اللاحق الذي حلت بموجبه

الحكومة البريطانية محل الشركة في حكم الهند سنة 1858، في رؤيته الفلسفية، وأصبح يتجه إلى انتهاج سياسة مرنة تجاه القضايا التي يتعامل معها المذهب النفعي، مع احتفاظه بجوهر المذهب وعدم الإخلال بأركانه الأساسية (النجار، 1966).

وانتخب جون ستيوارت مل في العام 1865 ليكون عضواً في مجلس العموم، وكان مطالباً بالإصلاح الاجتماعي والسياسي، وتحرير المرأة، ويحاول التوفيق بين آراء حزبه من الراديكاليين، وجماعات العمال التي بدأت تثبت وجودها وتلتف حول دعوة روبرت أوين Robert Owen التي تبشر باشتراكية جديدة (النجار، 1966)، وفي العام 1867 منحت حكومة المحافظين في بريطانيا العمال حق التصويت في الانتخابات، الأمر الذي أصبح فيه الليبراليون في مأزق، وانحصرت الخيارات أمامهم فإما أن يكونوا اشتراكيين، أو يخسروا دعم العمال في الانتخابات، لذا توجب عليهم مراجعة النظرية الليبرالية القائمة على المذهب النفعي، الأمر الذي تطلب من جون ستيوارت مل إعادة كتابة نظريات بنثام، وإعادة قراءة العلاقة بين الفرد والدولة، وبين الحرية والإكراه، بما يتوافق مع التطورات السياسية التي شهدها المجتمع (سيكيربك، غيلجي، 2012)

ومن الأمور التي تركت أثراً وتوجيهاً مهماً في فكر جون ستيوارت مل علاقته بالسيدة هاربيت تايلور، والتي وصفت علاقته بها بأنها علاقة حب أفلاطوني، رغم أن هاربيت تايلور سيدة متزوجة (رايت، 2010)، ويشير مل (2015) إلى ذلك بقوله: "بلغت الآن فترة من فترات تقدمي العقلي جعلتني أبني صداقة شرفت وجودي وكانت بهجته الأولى مثلما كانت منبع جزء كبير مما حاولت فعله من أجل تحسين حال بني البشر، أو ما أملت في أحداثه من أثر، ففي العام 1830 تعرفت على السيدة التي قبلت أن تكون زوجة لى بعد عشرين عاماً من صداقتنا" (ص 145).

ويستطرد قائلاً: أن أحداث حياته أصبحت أكثر أهمية بعد زواجه منها، وبعد وفاة زوجها جون تايلور John Taylor والذي كانت تجمعه بهما علاقة صداقة قديمة، ويذكر أنه لم يدر في فكره أن تصبح علاقته بهذه السيدة أكثر قرباً من خلال زواجه بها، وعند ذكره لهذه المناسبة يقول: "فحظيت بنعمة الفوز بأعظم خير من هذه الواقعة الأليمة" (مل، 2015، ص187)، وهذا ما يمكن أن يفسر محاولة دفاع جون ستيوارت مل عن حرية الفرد في مواجهة الاعتبارات الاجتماعية، النابعة من العرف والعادة، وأثرها في الحد من حرية الفرد، سيما بعد النقد الذي واجهه لدخوله في علاقة عاطفية مع سيدة متزوجة ـ وذلك قبل وفاة زوجها، وزواجه منها لاحقاً.

فجون ستيوارت مل الذي وقع تحت تأثير الشائعات التي لاحقته نتيجة علاقته مع هارييت تايلور جعلته حساساً بدرجة كبيرة بشأن هذا النوع من الاضطهاد الاجتماعي (برلين، 2015)، والذي بدا واضحاً من خلال ما يعرف بدائرة التأثر المجتمعي، التي تتعكس فيها آثار حياة الفرد وسلوكه على الآخرين، برضاهم ورغبتهم الحرة، والتي تظهر تفاعلاتها من خلال مشاركتهم للفرد في سلوكياته، وتعرف هذه الحالة بالحرية البشرية، وتشمل: أولاً: مجال الوعي الباطني الذي يطالب بحرية الضمير، وحرية الفكر والشعور، والحرية المطلقة للرأي والعاطفة في جميع الموضوعات العملية والنظرية والعلمية، والأخلاقية، والدينية. ثانياً: حرية الذوق والسعي وراء الأهداف والحرية في تخطيط الحياة، بما يتناسب مع الشخصية والطباع، وحرية العمل الذي يهواه. ثالثاً: حرية اجتماع الأفراد، وحرية الاتحاد والتعاون لتحقيق غرض لا يؤثر في مصالح الآخرين (مل، 2007).

الانتقادات التى واجهت الدفاع عن الحرية الفردية

واجهت أفكار جون ستيوارت مل عن الحرية الفردية انتقادات عديدة، منها ما كان ناتجاً عن فلسفته السياسية، وما كانت تتقيد به من ثوابت مذهب المنفعة، الذي كان يؤمن به في صياغة أفكاره ومعتقداته السياسية، ومنها ما كان نتيجة التطورات الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والتشريعية، التي مرت بها بريطانيا خلال الثلث الأخير من القرن التاسع عشر، وما بعده.

أُولاً: انتقادات متعلقة بفلسفة جون ستيوارت مل

اثبت جون ستيوارت مل أنه يمتلك قدرة كبيرة في تطبيق الأفكار التي يتبناها في حقول المعرفة، التي كان يهتم بدراستها، "فكان معلماً لجيل ولأمة" (برلين، 2015، ص 51)، ولكنه لم يكن قادراً على التجديد، بل بقي بحثه ضمن أطر المعرفة الزمنية التي عاصرها، ولم يقدم في مجال علوم المنطق، والفلسفة، والاقتصاد، والفكر السياسي، إلا قدراً بسيطاً ملحوظاً يمكن أن يضاف إلى تراكمات التجربة الإنسانية في هذه الحقول المعرفية (برلين، 2015). لكن هذا الرأي لا يمنع الاعتراف أن جون ستيوارت مل استطاع أن يؤطر للبحث في الجانب المهمل من أبحاث الحرية، ويبقى تتظيره مصدراً من مصادر البحث الأولية، في دراسة موضوعات الحرية، وأن كانت تتنافى أو تتعارض مع مذهب المنفعة الذي كان يتبناه.

ومن أبرز الصعوبات التي واجهته في طرحه لموضوع الحرية، التحرر من قيود التعليم التي فرضها عليه والده، فقد بقي مضطراً للتفكير في إطارها، بل أنه وجد نفسه مقيداً بمعرفة الأوساط الثقافية لمنطلقاته الفكرية، نتيجة كتاباته السابقة في المجالات الليبرالية، وقد واجهته صعوبات كبيرة حتى تمكن من التخلص من هذه القيود، ومع ذلك بقي متأثراً بالأفكار الفلسفية التي دونها سابقاً، والتي كانت تمثل قناعته ورأيه فيما تعلق بها من أحداث (سباين، 2010).

وفي جانب تأثر جون ستيوارت مل بالأحداث التي عاشتها بريطانيا خلال القرن التاسع عشر اضطر لمراجعة رأيه السياسي الذي كان يؤيد خلاله الرفع من قيمة النخب ضد مشاركة الجماهير، فإنه في العام 1835 بدأ بمرحلة تطوير لمفهومه السياسي السابق، وقام بتبني فكرة وظيفية تربوية للديمقراطية التمثيلية، بعد تأثره بأفكار توماس هير Thomas Hare، وتحول مجال بحثه الفكري من الفردية، إلى الاشتراكية، والدعوة إلى تدخل الدولة في حياة المجتمع الاقتصادية والسياسية (الأصبحي، 2000).

ومن جديد نؤكد أن أفكار جون ستيوارت مل حول موضوع الحرية مبنية على عقيدته المخلصة لمذهب النفعية، مع أن هذا المذهب لم يكن قادراً على تقديم تفسير يمكن قبوله للحقوق والحريات الأساسية للمواطنين كأفراد أحرار متساوون (رولز، 2011). في حين أن الحل كان من خلال إيجاد وسيلة يمكن من خلالها غرس القيم والآراء الموافقة للحرية، في نفوس الأفراد، وبذالك يمكن للفرد أن يحترم القوانين والقواعد التي تتوافق مع رأي الأغلبية (Hayek, 2010).

ويشير (النجار، 1966) إلى أن جون ستيوارت مل حاول أن يوجد نوعاً من التوازن بين الفردية والجماعية، مما اضطره للخروج عن مبادئ مذهب النفعية، الذي يقوم على تفضيل منفعة الفرد على منفعة المجتمع على المنفعة على حربة الفرد.

فعندما ينظر جون ستيوارت مل للحرية وللمجتمع فإنه يقول: "ما من مجتمع لا تُحترم فيه هذه الحريات بكاملها يعتبر مجتمعاً حراً، مهما كان شكل حكومته؛ وما من مجتمع حر بشكل تام، إلا إذا وجدت فيه مطلقة وغير مشروطة" (مل، 2007، ص 24).

وكان ذهاب جون ستيوارت مل في اتجاه الدفاع عن الحرية قد أبعده عن التفكير في أبعاد مهمة أخرى لا يمكن للحرية أن توجد بدونها، وهذه الأبعاد هي: قضية المساواة، والمساواة في ذاتها لا يمكن تحقيقها إلا بتحقيق الأمن الاقتصادي، وإيجاد حالة من تكافؤ الفرص الاقتصادية، وأن يتمتع كل فرد من أفراد المجتمع بكامل عائد عمله، وهذا لن يتحقق إلا في ظل القضاء على كل مظاهر الامتيازات، والمزايا الناتجة عن غير العمل الإنساني، التي تُمنح للأفراد لاعتبارات مختلفة، يمكن أن تشرعها القوانين والأنظمة المعمول بها في الدولة (الجمل، 1971). لأن الحرية تُبنى في الأساس على تساؤل حول الدولة، وما تصدره الدولة من تشريعات تضمن للحرية وجودها وديمومتها، وعن المجتمع ومدى انسجامه مع هذه التشريعات، ومدى فائدة هذه التشريعات للمجتمع، مع التأكيد على أن الحرية متعلقة بالفرد بشكل أساسى (العروي، 1993).

فالاعتقاد الذي كان يتبناه جون ستيوارت مل يرتكز على أن إعطاء الفرد الحرية، هو المحرك الأساسي الذي سيسهم في التطور الفردي الذي يمكن من خلاله تحقيق الرفاه الاقتصادي، فالاندفاع الفردي، سيقود إلى الابتكار والإبداع، وهذا ما سيحقق المكاسب وفي النهاية تنعكس بشكل إيجابي في رفاه وتنمية المجتمع.

لذا كان جون ستيوارت مل في دفاعه عن الحرية، ينطلق من إيمان كبير بمبادئ الحرية، لكنه لم يكن قادراً على أن يوضح فرضياته بالشكل الذي يعزز قيمة الحرية، إلى جانب القيم الاجتماعية القائمة على المساواة، والأمن الاقتصادي، والاجتماعي التي تتطلع لها المجتمعات. ويفهم من كلامه أن الحقائق العقلانية تكون مبنية على دلائل الملاحظة. وأما الأخلاقيات، والسياسة، والدين، والتاريخ، وما يتعلق بالقضايا البشرية فإنها تكون مبنية على الاحتمالية (برلين، 2015). وكانت النتيجة لغموض فكرة حرية التعبير عن الرأي وما يندرج تحتها من حرية التعبير والكتابة عند جون ستيوارت مل، أن بقيت الفكرتان غامضتان في أذهان العامة، ولا تجدان التقدير الذي تستحقانه من قادة الرأي العام، وهذا القصور في توضيح المفاهيم من المآخذ على فلسفة جون ستيوارت مل (صالح، د.ت).

وفي حين أن المساواة من وجهة نظر أخرى، تعد أكثر أهمية من الحرية، لأن الحرية لم تنشأ ولم تتطور في معظم الأمم إلا عندما أخذت الأحوال الاجتماعية تتجه نحو المساواة، ونتيجة رديفة لهذه المساواة نفسها (توكفيل، 1991). ولأنه من غير الطبيعي أن تكون فكرة الحرية مطلقة بلا حدود ولا رقابة، لأن ذلك سيتسبب في رفض مبدأ التنظيم الاجتماعي وجدواه، وأن القانون يتطلب عدداً من الاعتبارات، حتى يضمن حق التعبير عن الحرية منها:

- أن بعض المسائل لا يمكن مجادلة الأفراد واخذ آرائهم فيها؛ لأنها تستدعي إجراءً جماعياً وموضوعياً موحداً.
- لا يوجد أي ضمانات على الفرد، ليقوم بمراعاة المصالح المشتركة ذات الأهداف البعيدة وغير المباشرة، التي تربطه بالمجتمع والجماعة.
- 3. تنصب اهتمامات الأفراد غالباً على المصالح الخاصة، والنتائج الآنية، ولا يعير الفرد اهتماماً للنتائج العامة، التي تكون في صالح المجتمع (عطية، 1965).

ثانياً: انتقادات متعلقة بتطور مفهوم الحربة

أدى التطور الكبير الذي شهده القرن العشرين في مجالات العلوم المختلفة إلى اتجاه الأفكار السياسية إلى بعد جديد في تصور العلاقة بين الفرد والمجتمع، حيث يقوم هذا التصور على إيجاد علاقة عضوية مركبة غير قابلة للخوض في مسألة أيهما أسبق الفرد أم المجتمع، لأنها ترى أن الفرد يرتبط وجوده بالمجتمع، كذلك فإن المجتمع لا يقوم إلا على الفرد، وهذا التصور للعلاقة العضوية انتهى إلى رفض الصورة التعاقدية لنشأة الدولة التي يقول بها أنصار نظرية العقد الاجتماعي، وتنتهي أيضاً إلى رفض فكرة الحقوق الطبيعية السابقة على الجماعة، لأن فكرة الحق نفسها لا توجد إلا في المجتمع، وأن الحرية السلبية القائمة على الإقناع، التي يقوم عليها المذهب الفردي، لم تعد هي الحرية التي يذهب إليها الفكر السياسي المعاصر، فالحرية حقيقة إيجابية فاعلة، وليست فكرة مقصدها امتناع السلطة عن التدخل (الجمل، 1971).

كما أن من الأسباب التي أدت إلى تلاشي القول بالحرية الفردية بشكلها المطلق، التي دعا إليها جون ستيوارت مل، اتساع مفهوم الحريات، وما واكبها من تطور في التشريعات، ضمن للعمال الحصول على حقوقهم المتعلقة بالأجر المناسب، وبيئة العمل الآمنة، وحقوق الحصول على الخدمات الصحية، وخدمات رعاية الأطفال، إلى جانب الحقوق المتعلقة بحرية تشكيل النقابات، والأحزاب، والمشاركة في عضويتها (صالح، د.ت).

وهذا التطور في مفهوم الحرية الذي اعتبر مأخذاً على طرح جون ستيوارت مل حول الحرية، لم يكن دقيقاً للدرجة التي يمكن من خلالها إدانة فكر جون ستيوارت ملى فالرؤية الواضحة التي تبناها أدركت أن هناك تطورات ممكنة على مضمون الحرية ومفهومها، لذا كان ارتكاز فكرة الحرية عنده يقوم على أن الفرد الذي يمارس الحرية كائن عاقل وراشد، وهذا الحال يؤدي إلى التطور والتحضر الدائم، وإن غابت هذه الصفة عن الفرد فستكون النتيجة التخلف والظلال، وهذا الذي ينطبق على الفرد ينطبق على المجتمعات.

وهذا يفهم من إشارة (مل، 2000) أن هناك مجتمعات متأخرة لم تصل إلى حالة الرشد، ولا زالت بحاجة إلى من يقوم بمهمة النهوض بها، وحث على ذلك ولو كانت الطريقة المتبعة في سبيل ذلك قيادة هذه المجتمعات بالإكراه والتسلط، من قبل حكومات أو زعامات متسلطة تظهر في المجتمع.

الخاتمة

وفي خاتمة الحديث عن إسهامات جون ستيوارت مل، المتعلقة برؤيته الفلسفية عن الحرية، من خلال استعراض كتابه الذي اخذ عنوان "عن الحرية"، نجد أنه تمكن من الموائمة بين عقيدته السياسية القائمة على مرتكزات المذهب النفعي، التي تطورت نتيجة التغيرات السياسية التي شهدتها بريطانيا خلال القرن التاسع عشر التي تمثلت بإصدار القوانين والتشريعات التي ضمنت للعمال المشاركة في الانتخابات، وتحديد الأغلبية في البرلمان.

ولم تكن الجوانب السياسية وحدها المؤثرة في رؤية جون ستيوارت مل الفلسفية عن الحرية، بل أن هناك عوامل أخرى ذات أهمية كبيرة ساعدت في ذلك منها: نظرته لسلوك الفرد، وأهمية هذا السلوك في خدمة المصالح التي تهم المجتمع الذي يعيش فيه. ضف إلى ذلك أن التجربة الشخصية لجون ستيوارت مل كانت مؤثرة في طرحه لموضوعات الحرية، وهذا بدا واضحاً من خلال تعرضه لموضوع الاضطهاد الاجتماعي، الذي كان محركه الرئيسي اعتراض المجتمع المحيط به على علاقته بالسيدة هاربيت تايلور التي تزوجها لاحقاً.

وإلى جانب المؤثرات الشخصية، كان لتأثره بأفكار معاصريه من الفلاسفة، أمثال توكفيل، وروبرت أوين، دور مهم في تأطير فلسفته ورؤيته لمفهوم الحرية، الأمر الذي جعله يتجه إلى الإقرار والاعتراف بضوابط ومحددات الحرية، سواءً كانت هذه الضوابط ناتجة عن سلطة وقوة القانون، أو عن القيود الأخلاقية والسلوكية التي يفرضها المجتمع على الفرد، أو الاعتبارات والالتزامات الشخصية التي يكون ضمير الشخص هو المحرك لها تجاه المجتمع.

واعتبر جون ستيوارت مل أن حرية الدين، والضمير ، والوجدان، والرأي من أخص خصائص الفرد، ولا يجوز التعدي عليها، أو مطالبة الفرد بتبرير سبب تمسكه بها.

وخلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها أنَّ جون ستيوارت مل لم يكن متعصبا للمذهب النفعي بشكل مطلق، بل كان يرى أن هذا المذهب كان قادراً على التطور الدائم، وتتوفر به عناصر المرونة التي تجعل منه مذهباً يواكب التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يبرر إقرار جون ستيوارت مل بفرض بعض القيود على الحرية من قبل الدولة، ممثلة بالسلطة التشريعية، أو من قبل المجتمع الذي تفرض عاداته وتقاليده إلزامية التقيد بها من قبل الفرد، وتتبذ من لا يتوافق معها في البيئة الاجتماعية.

وأما فيما يتعلق بالانتقادات التي واجهت الدفاع عن الحرية، فقد تبين من خلال البحث أنها انصبت في اتجاهين: اتجاه تعلق بفلسفة جون ستيوارت مل التي حاولت إثبات خروجه عن مذهب المنفعة الذي كان يؤمن به، أو حصر المشكلة بالجوانب الشخصية من حياته، سواءً ما كان يتعلق منها بتعليمه وتنشئته، ونشاطه الثقافي والسياسي، أو زوايا حياته الخاصة، وفي هذه الحالة لم تراع هذه الانتقادات التطور الطبيعي في الجوانب السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية التي مر بها جون ستيوارت مل، فبدت الانتقادات جانبية ولا تمثل مسائل جوهرية تتعلق بقيمة الحرية ومضامينها العملية. وأما الاتجاه الثاني: فهي انتقادات وجهت لفلسفة الحرية بفعل التطورات اللاحقة لمفهوم وفلسفة الحرية، واختلاف النظرة الفلسفية للمجتمع والفرد، وهذا أمر لا يمكن أن يحسب على فلسفة جون ستيوارت مل الذي كان يمثل عصر وبيئة لها ظروفها واعتباراتها الخاصة.

المصادر والمراجع

الأصبحي، أ، (2000)، تطور الفكر السياسي رواده واتجاهاته وأشكاله، ج(3)، عمان: دار البشير، ص 1482– 1486. براين لم (2015)، المدينة: خدر وقالات من المدينة، ترجم قرنين المدام القاهرة: دار التدرير العاراءة والنشر، مر 276– 278. (

برلين، ١، (2015)، الحرية: خمس مقالات عن الحرية، ترجمة يزن الحاج، القاهرة: دار التنوير للطباعة والنشر، ص276- 278، 280، 286، 288.

توكفيل، أ، (1991)، الديمقراطية في أمريكا، ترجمة أمير مرسى قنديل، القاهرة: عالم الكتب، ص 238- 250، 471.

الجمل، 2، (1971)، الحرية في المذاهب السياسية المختلفة، مجلة عالم الفكر، 1 (4)، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت، ص 149–150، 151، 157–158.

الديدي، ع، (1969)، النفسانية المنطقية عند جون ستيوارت مل، (د.م): دار الكتاب العربي، ص 32- 34.

راشد، ز، (1986)، تاريخ أوروبا الحديث، القاهرة: دار الفكر العربي، ص 11.

رايت، و، (2010)، تاريخ الفلسفة الحديثة، ترجمة محمود سيد أحمد، بيروت: التنوبر للطباعة والنشر، ص 413، 417.

رولز، ج، (2011)، نظرية في العدالة، ترجمة ليلي الطويل، دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ص 12.

سباين، ج، (2010)، تطور الفكر السياسي، الكتاب الرابع، ترجمة علي إبراهيم السيد، مراجعة وتقديم راشد البراوي، القاهرة: الهيئة المصرية للكتاب، ص 206، 208، 215–216، 220.

سيكيربك، غ، وغيلجي، ن، (2012)، تاريخ الفكر الغربي من اليونان القديمة إلى القرن العشرين، ترجمة حيدر إسماعيل، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، ص 553.

صالح، غ، (د.ت)، مفهوم الحربة في الفكر السياسي، بغداد: المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، ص 43، 48، 58 – 60.

العام، ر، (2006)، الحرية الفردية في المذهب الاشتراكي والاجتماعي، مجلة العلوم الإنسانية، (10)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ص 162، 174- 175.

العروي، ع، (1993)، مفهوم الحربة، ط(5)، بيروت: المركز العربي الثقافي، ص 107.

عطية، ن، (1965)، في النظرية العامية للحريات الفردية، القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ص 130- 131، 94.

الكيالي، ع، (1990)، موسوعة السياسة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص 215، 244، 496، 603.

مل، ج، (1996)، أسس اللبرالية السياسية، ترجمة إمام عبد الفتاح إمام وميشيل متياس، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص 14، 34، 88، 44 . 55، 87، 90.

مل، ج، (2000)، عن الحرية، ترجمة: عبد الكريم أحمد، تقديم حسين فوزي النجار، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص 65، 84، 75، 89، 75، 89، 141، 152، 151، 151، 161 - 161، 161.

مل، ج، (2007)، عن الحرية، ترجمة هيثم الزبيدي، عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ص 7، 11، 18- 20، 24، 30، 49، 55، 84- 88.

مل، جون ستيوارت، (2015)، سيرة ذاتية، ترجمة: الحارث النبهان، بيروت: دار النتوير، ص 6- 16، 40، 145، 186- 187، 193 .

موسى، س، (1927)، حرية الفكر وأبطالها في التاريخ، القاهرة: نشر إدارة الهلال، ص 189.

النجار، ح، (1966)، عن الحرية بجون ستيوارت مل، مجلة تراث الإنسانية، 4 (6)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ص 477، 481، 484.

الوائلي، ط، (2011، أ)، الإصلاحات الاجتماعية في بريطانيا 1802- 1946، مجلة كلية التربية، 1 (10)، جامعة واسط، العراق، ص 148. الوائلي، ط، (2011، ب)، البرلمان الإنجليزي الحديث صراع من أجل السلطة 1457- 1832، مجلة لاراك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، (5)، جامعة واسط، العراق، ص 41- 46.

Edwards, J, (2000), Freedom of the Will, Michigan: Christian Classics Ethereal Librarym, p 19.

Hayek, F, (2010), The Constitution of Liberty, London: The Institute of Economic Affairs, p 96.

Leoni, B, (1972), Freedom and the Law, Los Angeles: Nash Publishing, p 2, 113.

Mill, J,(2001), On Liberty, Kitchener: Batoche Books Limited, p 9-10

Mill, J, (1920), Utilitarianism, Liberty & representative government, London: J-M-Dent & Sons, p 57.

Defending liberty by John Stuart Mill through his book "On Liberty"

Kayed Krayyem AL-Rkibat*

ABSTRACT

The main reason for preparing this study is searching in liberty concept and trying to identify John Stuart Mill's motives in describing this term, and his vision on the aspects of liberty governed by the authority of law or social customs and traditions, and aspects that are not supposed to be subject to any authority or external factors. The researcher used the historical research approach, to achieve the study's main target; in which he concluded that John Stuart's Mill's flexibility with the principles and rules of utilitarianism contributed to the development of his ideas about liberty and enabled him to formulate them in line with the political, economic and social developments which he had experienced. John Steuart's private experience impact in presenting the liberty issues has been shown in this study through his book "On Liberty", besides his influence by his contemporaries, thoughts and their contributions in writing about freedom and their philosophical vision.

John Stuart Mill stresses that laws, legislation, and limits of authority must be dealt with, organized, and employed in all areas that can lead to the increase of the individual's liberty for an individual in the society in which he lives.

Keywords: John Stuart Mill, Criticism of liberty, individual liberty.

^{*} History Department, Faculty of Arts, The University of Jordan. Received on 9/5/2018 and Accepted for Publication on 2/6/2019.